

الفصل الثاني

نشأة الدراسات الديموجرافية وتطبيقاتها

المبحث الأول

لمحة تاريخية :

الوانع أننا إذا أخذنا الدراسات الديموجرافية في عمومها وجدنا أنها من أوسع الدراسات الاجتماعية نطاقاً وأشملها موضوعاً وأغزرها مادة وأقدمها عهداً ، فلقد شغلت المسائل السكانية الفلاسفة والمفكرين ، وعن القدماء منهم بأمور تتصل بشئون حياتهم ونظم معيشتهم وما يتصل بتنقيفهم وبالوسائل التي يجب على الدولة اتباعها لتحسين أحوالهم ورفع مستوياتهم غير أن هذه الدراسات كانت في أول أمرها بمثابة آراء شخصية لم تقصد إلى الدراسة الوضعية العلمية التحليلية بقدر انعكاسها لروح المفكر أو الفيلسوف الإنسانية في محاولة تخفيف أعباء الأمراض الاجتماعية واقتراح ما ينبغي أن تكون عليه الأوضاع المعيشية أو الإعداد التربوي ، والتنظيم الطبق والتوزيع المهني للسكان .

ويجدر بنا أن نشير في هذا المجال إلى الفيلسوف الصيني «كونفشيوس» الذي تتضمن آراؤه **فكرة الحد الأمثل للسكان** (١) التي وضحها علماء الديموجرافية المحدثون وخاصة **كارساوندز** Carr Saunders فكان يرى أن لكل مجتمع زراعي عدداً من السكان يتناسب مع قوته إنتاجه ، ويجب ألا يتعدى هذا العدد ، كما يجب ألا ينخفض عن هذا الحد الأمثل ، وكان يحذر من عدم مراعاة هذا الحد ، لأن ذلك يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وخصوصاً بين الطبقات العاملة .

(١) الحجم الأمثل السكان Optimum Size وسنعالج هذه الفكرة في الفصول القادمة

وفي التفكير الفلسفي اليوناني القديم، عالج أفلاطون المسألة السكانية من وجهة نظره المثالية وخاصة في مدينة الفاضلة، ووضع للدولة الأسس التربوية التي ينبغي أن تتبعها لتجعل سكان المدينة وحدة جمعية دعائمها انسجام الرغبات الخاصة وتوازن الميول والمصالح الذاتية. وتسمى سكان المدينة إلى طبقات مهنية متدرجة في وظائفها؛ قاعدتها الطبقة الكادحة المشتغلة بالزراعة والصناعة والنجارة وجذعها طبقة الجند المدافعين والمحاربين وفي قممها الفلاسفة من الحكام.

ونلاحظ بوجه عام امتزاج تقسيم السكان الطبقي والمهني بالتقسيم النوعي المعياري ذلك لأنه لم ينظر إلى علاج المسألة السكانية من ناحية تقريرية أو إحصائية وإنما تناولها في ثنايا تأملاته الفلسفية وجعل لكل طبقة من الطبقات فضيلة خاصة يجب عليها أن تلتزمها، فطبقة الإنتاج فضيلتها التعفف والاعتدال، وطبقة الجند فضيلتها الشجاعة والمخاطرة، وطبقة الحكام فضيلتها الحزم والحكمة والعدالة. . . ووجه مزيد عنايته إلى تنظيم النسل بين طبقة الجند التي لا تستمع بحياة الأسرة وإن كان قد دعا إلى ملكية الدولة للأطفال.

أما أرسطو فقد اتجه في آرائه السكانية إليها أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون، وإن كانت هذه الدراسة جاءت عابرة في ثنايا نظرياته الفلسفية التي تهدف إلى تحقيق السعادة للمجتمع الإنساني، فقد عالج الوحدات المورفولوجية الاجتماعية التي تبدأ بالأسرة ثم القرية. ثم المدينة باعتبار أن هذه نماذج اجتماعية طبيعية تتألف مع بعضها على أساس عضوي (غير آلي) ويبدو للمحلل المدقق لآراء أرسطو، أنه قد تناول كثيراً من الجوانب السكانية سواء من ناحية المهنة الطبيعية للسكان (الزراعة والصيد وتربية الحيوان؛ والمهنة غير الطبيعية التي تركز على التجارة والصناعة، وقد عالج الجوانب النوعية من السكان في ثنايا نظريته عن الرق

والمرأة إذ أنه كان يعتقد أن الطبيعة قد زودت كل منهما بخصائص نوعية أقل قدراً وأحط مكانة من الرجل المواطن اليوناني ، ومميز بين الشعب اليوناني وبقية الشعوب المتبررة التي هي في منزلة أدنى من حيث الاستعداد العقلي والثقافي عن الشعب اليوناني المسيد .

والذي يعيننا بوجه خاص في هذا المجال أن نشير إلى نظرية أرسطو العلمية فيما يتعلق بنمو السكان لتحذيره من النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة لأن ذلك يؤدي حتماً إلى الثورات ، وشأن المدينة شأن جسم الإنسان فكما يجب أن تنمو أجزاء الجسم بالتناسب ، فكذلك يجب أن تراعى الدولة في نمو السكان عدم طغيان الزيادة في طبقة على حساب طبقة أخرى كما ينبغي أن تراعى الوحدة الاقتصادية بين سكانها لأن من العوامل الهامة التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي وقيام الثورات ، اختلاف الأصول والأنساب وعدم انصهار السلالات التي تكون شعب دولة من الدول . وقد ذكر شواهد تاريخية عن الصراع الذي يهدم بين المواطنين والأجانب إذا زاد عدد جالياتهم فهو من هذه الناحية يعارض تيارات الهجرة وتوطين الأجانب .

ومهما يكن من شيء . فإن دراسته لم تكن دراسة تحليلية تقريرة إحصائية على نحو ما هو مألوف في الدراسات الديموجرافية المهاجرة ، غير أنه كان يؤيد السياسة السكانية المثلى التي يجب عنها بالحد الأمثل للسكان .

فهو يرى أن من أهم خصائص المدينة الفياضلة مراعاتها لفضيلة الوسط في عدد سكانها ، بمعنى أنه ينبغي ألا ينقص عدد السكان عن الحد الأدنى الضروري لكفاية المدينة التي تحقق لها الحياة السعيدة ، كما أنه ينبغي أيضاً ألا يتعدى هذا العدد حداً أقصى حتى لا يحتل نظام المدينة ويصعب تحقيق الرفاهية لسكانها . والسياسة السكانية المثلى في نظره هي العمل على توافق

العدد بسعة الوطن . ولن تتحقق رفاهية الأمة إلا إذا كان عدد أفرادها مناسباً لمساحة رفعتها

(٣) أما مفكر الرومان، فإن غالبيتهم كانوا يتجهون اتجاهاً عملياً في الدراسة السكانية وكانوا يدعون إلى تشجيع النسل، وكثرة المواليد، وذلك بقصد العمل على زيادة عدد سكان بلادهم، وخاصة وأنها كانت تتجه إلى تنفيذ سياسة بناء إمبراطورية رومانية، الأمر الذي يتطلب زيادة القوة الحربية عن طريق مزيد من الرجال العاملين .

وتعرض بعد ذلك رجال الدين المسيحي لبعض مسائل فرعية تتصل بالمسألة السكانية وأقاموا نظريتهم على آراء تقويمية وأحكام خلقية لاهوتية وخاصة عندما ناقشوا نظام الرق والأرقاء ووصفهم كمواطنين من الشعب وعالجوا الأحكام المتصلة بالأولاد غير الشرعيين وبإجراءات الإجهاض ومن ناحية أخرى دعا التجار يون، من أصحاب المذهب التجاري الحر إلى تناول المسألة السكانية على نطاق أوسع من الناحية المحلية المحدودة، وذلك لتخدم في تحقيق أهدافهم من الهجرة إلى الجهات التي يجدون فيها تسويقاً وترويحاً للبضائع التابعة لدولتهم .

وفي الشرق العربي، اهتم كثير من الفلاسفة والمفكرين بالمسألة السكانية، فتناولها الفارابي، على أساس فلسفي يقترب فيه من آراء أرسطو وخاصة في مناقشته للمدينة الفاضلة والمدينة الفاسدة، والمزايا الديموجرافية والمرفولوجية لكل .

أما العلامة ابن خلدون (١) فكان أثرب إلى الاتجاه العلمي في معالجته

(١) يعتبر ابن خلدون من أعظم مفكري القرن الرابع عشر ولد سنة ١٣٣٢ وتوفي سنة ١٤٠٥ وكانت له فلسفة اجتماعية خاصة وهو أول من دعا إلى إنشاء علم جديد أسماه علم العمران وهو العلم الذي يسميه حديثاً باسم علم الاجتماع . وقد وضع آراءه الاجتماعية في المقدمة التي تصدر كتابه في التاريخ المعروف باسم «كتاب العبر وذبوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر» ومن عاصرهم من ذوى السلطان إذا كبر .

للمسألة السكانية بطريقة عرضية في مقدمته المشهورة ، فكان لابن خلدون نظريته عن التغيرات الدورية للسكان وأثر هذه التغيرات على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كما أتى على نظرية تتفق في جزمها مع نظرية مالتس التي يذهب فيها إلى خطورة التزايد المستمر في نسبة السكان بالقدر الذي يعادله تناسب مطرد في الموارد الغذائية (١) :

ومهما يكن من شأن فإن هذه النظريات والآراء التي اعتنقها المفكرون كانت آراء نظرية فلسفية تهدف إلى أغراض عملية ، أكثر منها آراء علمية وصفية تحليلية ، تخضع لقوانين أو قواعد وأحكام عامة .

ومنذ القرن السابع عشر بدأت تظهر آراء ديموجرافية ذات مسحة علمية ، وظهرت أول ما ظهرت على يد بعض الاقتصاديين ، وفي مقدمتهم أصحاب المدرسة المعروفة باسم التجارين وكان الاتجاه العام الذي يميز آراءهم هو الدعوة إلى زيادة عدد السكان ، إذ أن زيادة السكان كانت لها أثرها من وجهة نظرهم ، فهي تحقق مصالحهم المادية ، لأن هذه الزيادة كانت في نظرهم السبيل إلى ازدهار الصناعة والتجارة ، ومن ناحية أخرى فإنها تنطوي على زيادة في عدد المهنيين للاشتغال كعمال ومعنى ذلك أنه يسكثر العرض بالنسبة لهم ، فتتخفض أجورهم ، وتنخفض بذلك تكاليف الإنتاج وبذلك يزداد ربح التجارين ، وتعطى فرص المنافسة بين الدول في تبادل سلعها فيزداد دخل الدول القوية في إنتاجها وتنضاعف ثرواتها وما يمكنها الحصول عليه من نقود ذهبية وفضية وكان هذا هو هدف التجارين الأسمى إذ أنهم لم يأخذوا في الاعتبار ما ينتج عن هذا الاتجاه العام من مشكلات تتصل بالأحوال الاجتماعية للكتل الشعبية وبدون النظر إلى نوع الحياة ومستوى المعيشة التي يجدر أن يحياها الأفراد ..

(١) راجع : الدكتور محمد صالح : الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر في مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٧٥٨ - ٧٦٠ وما بعدها .

وخطط الدراسات السكانية خطوة كبيرة نحو الدراسة العلمية على يد جماعة الفيزيوقراطيين^(١) الطبيعيين Les Physiocrates في فرنسا ومن عاصرهم وجاراهم من علماء إنجلترا أمثال آدم سميث Adam Smith وستوارت ميل J. S. Mill ومالثوس Malthus .

فن المشهور عن المدرسة الفيزيوقراطية أنها كانت تؤمن بفكرة القوانين الطبيعية والنسق الطبيعية والنظام الطبيعي L'Ordre Naturel ولذلك فإنها تدين بسياسة ترك الحبل على الغارب فيما يتصل بالسياسة السكانية ، ومعنى ذلك أنها لم تؤيد وضع سياسة سكانية تنطوي على التحديد أو التحسين أو التشجيع في النسل ، ذلك لأن كل شيء في الحياة الاجتماعية يسير وفق الإرادة الإلهية الخيرة ولا سبيل إلى اعتراض المشيئة أو العناية الإلهية أو النظام الإلهي ، لأن ذلك ليس في استطاعة البشر . والشئ الهام في دور جماعة الفيزيوقراط هي أنها تناولت المسألة السكانية كظاهرة تخضع للنظام الطبيعي المقدس ، وحاول أنصار هذا الاتجاه ، يدرسون السكان دراسة وصفية تحليلية ، وإن كانت قد ظلت هذه الدراسة متزجة بالقيم والأحكام المعيارية ، متقيدة بالنظرية الأساسية في الحرية وفي العناية الإلهية .

وخير من يمثل هذا الاتجاه زعيمهم العلامة كيناي quesnay (١٦٨٤ - ١٧٧٤) ، الذي قام بدراسة وصفية تحليلية شبه علمية ، لسكان

مذهب الفيزيوقراطيين : ظهر هذا المذهب في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر بين سنتي ١٧٥٦ ، ١٧٨٠ ، وكان أحبابه من أسبق المفكرين الذين آمنوا بفكرة خضوع الظواهر السكانية والإنسانية عامة للقانون الطبيعي وهو قانون إلهي مقدس «Divine Order» ومن أشهر علماء هذه المدرسة Quesnay صاحب كتاب الجدول الاقتصادي

Le Tableau Economique

وكذلك من أئمتهم مرسيه دي لاريفير Mereier de Riviere

ومن أشهر كتبه L'ordre Naturel et Essentiel des Sociétés

Politiques 1797 .

فرنسا ، فلاحظ انخفاض كثافة السكان فيها من مدى عشرين عاماً ، بين سنتي ١٦٥٠ - ١٨٥٠ ، وحاول أن يفسر هذه الظاهرة عن طريق معامل الارتباط بين عدد السكان والقدرة على الإنتاج ، ومن ثم علل قلة الإنتاج في فرنسا بنقص عدد سكانها ، وخلص من دراسته الديموجرافية الاقتصادية إلى قاعدة عامة مؤداها أن هناك إطراداً بين نسبة تدخل السكان وقلة الإنتاج ، فمثلاً الدولة التي يقل عدد سكانها بمقدار الثلث ، ينقص إنتاجها بمقدار الثلث ؛ ونحن لسنا بصدد مناقشة صحة آرائه ، نير أنها تعطينا صورة من محاولة تقنين الدراسة السكانية كما هو الشأن في دراسة الظواهر الطبيعية . ومحاولة الانتفاع بهذه القواعد العامة في النواحي التطبيقية العملية والاتجاهات والسياسات الإصلاحية ، كما فعل كيناي نفسه إذ يرضى الدولة - في ضوء دراساته الديموجرافية - بأن تعمل على زيادة الدخل قبل أن تعنى بزيادة السكان ، وأنه يجب أن تتوقف زيادة السكان على الزيادة الفعلية في الإنتاج والدخل القومي وليس العكس .

ويظهر نفس هذا الاتجاه الطبيعي الإلهي للمسألة السكانية على يد القس سوسمليخ ^(١) Sussmilch في ألمانيا (١٧٠٧ - ١٧٦٧) فقد حاول أن يضع قانوناً للمسألة السكانية يرتكز على زعم التعادل بين مجمل عدد المواليد وعدد الوفيات المنبثقة عن الفكرة الفلسفية في التعادل بين الخلق والإفناء ، ويتلخص قانونه في أنه يوجد بالضرورة ووفقاً للعناية الإلهية ، تكافؤ أو على الأقل نسبة ثابتة بين عدد المتزوجين وعدد المواليد وعدد الوفيات في كل سنة من السنين العادية التي لا يتخللها أوبئة أو حروب أو آفات وشروخ اجتماعية أو أزمات اقتصادية . أما إذا حدث عامل من تلك العوامل التي تخل بالتكافؤ أو تغير من النسبة بين تلك العناصر

(١) الدكتور عبد العزيز عزت . في الإحصاء

السالفة الذكر ، كأن تتسبب أزمة إقتصادية في قلة نسبة الزواج وبالتالي قلة الأطفال المنجيين في تلك السنة ، أو كأن يظهر وباء بحيث تزيد عدد حالات الوفاة بين الأطفال أو اليافعين فإن العناية الإلهية ما تلبث أن تعيد هذا التكافؤ من جديد بعد زوال تلك العوامل الطارئة . هذا وينطوى هذا الرأي على الإيمان المطلق بالنظام الإلهي المقدس Divine Order الذي تسيّر وفقه أحوال البشر في كل المجتمعات الإنسانية .

وفي إنجلترا سائر العالم الاقتصادي آدم سميث ^(١) Adam Smith (١٧٢٣ — ١٧٩٠) الاتجاه الطبيعي الحر في نظرته إلى المسألة السكانية ، فطبق عليها المبدأ العام المأخوذ به في المجال الاقتصادي والمعروف باسم قانون العرض والطلب الذي بمقتضاه يتحقق التوازن في المجتمع ، ورأى أن المسألة السكانية ينبغي أن ينظر إليها من زاوية تطبيق هذا المبدأ على العمل والتشغيل ، وارتباط ذلك بالزواج والإنجاب ، فإذا افترضنا أن هناك زيادة في عدد السكان وقلة في فرص أو كمية العمل ، فإن الأحوال المادية والاقتصادية ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج ، وتستمر الحال على ذلك إلى أن تنهيا الظروف لعودة التوازن الاجتماعي ، وكذلك الشأن إذا تنهيات فرص العمل بكثرة مع انخفاض في الكثافة السكانية ، فإن أجور الأفراد ترتفع وتحسن تبعاً لذلك حالتهم الاجتماعية ، فيقدمون على الزواج والإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن . . . دواليك ويبدو من ذلك مدى تأثير آدم سميث بفكرة القوانين الطبيعية ومرحلة التوازن التي تتحقق عن طريق قانون العرض والطلب ، غير أنه أقام نظريته

(١) بلقب آدم سميث بأبي الاقتصاد ، وقد خلد ذكره كتابه « ثروة الشعوب » .

Adam Smith : An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

الديموجرافية على عدم الاستقرار في العمل وفي الدخل، وهذا ما عرض نظريته لهجوم شديد من قبل العلامة سيسموندى^(١) Sismondi (١٧٧٣ — ١٨٤٢)، وهو أحد قادة الفكر الناقد للذهب الحر الإنجليزي وتعاليمه، التي لا ترضى إلا صالح الطبقة المسيطرة على الانتاج، الأمر الذي ترتب عليه أن أغفلت الأحوال الاجتماعية والنوعية للسكان، فذرعوا بكل الوسائل لتقليل نفقات انتاجهم، فأطالو يوم العمل وأكثروا من استخدام النساء والأطفال مع ضعفهم، ومن أجل هذا طالب أنصار التدخل Interventionnistes، من المفكرين علاج المسألة السكانية في إطار جديد ووضع مبادئ اقتصادية جديدة^(٢) لرفع المستويات الاجتماعية والإقتصادية للسكان البشرية، وقد مهد هذا لظهور النزعات الاشتراكية في صورة علمية قوامها الدراسات الاقتصادية والسكانية.

على أنه حتى إلى هذه المرحلة، كانت الدراسة السكانية دراسة تبعية أو إن شئت فقل فرعية، لم تقصد إلى ذاتها باعتبارها محور الدراسة وأساس البحث وبثورة التفكير.

(١) راجع كتابه :

Sismondi : Nouveaux Principes d'Economie Politique .

المبحث الثاني

الاتجاه العلمي في الدراسة السكانية

واخيراً قدّر المسألة السكانية أن تتخذ الشكل العلمي ، وأن تبحث لذاتها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، على يد العالم الإنجليزي مالتس Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٦) ، بل كان أهم ما اشتهر به مالتس هو نظريته في السكان ، وقد أمتاز على سابقيه في معالجته للمسألة السكانية في محاولة إخضاع تطور السكان وتزايدهم لقانون عام ، شأن العلوم الطبيعية التي تقوم على استخلاص القوانين العامة التي تخضع لها الظواهر الطبيعية ، والتي بمقتضاها يمكن التنبؤ بنتائجها إذا توافرت الشروط اللازمة لحدوثها أو تحققها ، ولأسنا بصدد التحدث عن نظريته^(١) ، وإنما نكتفي بأن نشير إلى أنه سجل ما انتهى إليه من الدراسة في صورة قانون معادلة ترقى بهذا اللون من البحوث إلى المرحلة العلمية ، فقد قرر أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متواليه هندسية (أى بالتضاعف من مدة إلى أخرى) ، في حين أن مواد المعيشة تزيد في نفس المدة بنسبة متواليه عديدة (أى بالإضافة - من مدة إلى أخرى) ومعنى ذلك أن تزايد مواد المعيشة لا تتماشى مع تزايد السكان ولذلك فقد تنبأ للبشرية ، بيوم عصيب ونادى بضرورة اتخاذ حلول عملية للملافة وتوقع الكارثة ... وقد كان لهذه النظرية دوى كبير ، وحاول الكثير تطبيقها على التغيير السكاني الاقليمي ، ونحن

(١) أنظر في تفصيل هذه النظرية مجلداً خاصاً بها فيما بعد

Malthos : An Essay on the principle of Population or a view of its past and present effects on Human Happiness
1803

وإن كنا لا نأخذ بها من الناحية الشكلية والمرضية إلا أنها ولا شك تعتبر بداية مرحلة تحولت فيها الدراسات السكانية إلى دراسة علمية .

• وابتداء من القرن التاسع عشر ، شهدت الدراسات السكانية تطوراً كبيراً ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اصطلاحها المنهج الإحصائي ، بعد أن نبه إلى ذلك العلامة البلجيكي كيتليه Quetelet^(١) ، فإنه يرجع فضل الدعوة إلى معالجة الظواهر الإنسانية والاجتماعية بما فيها المسألة السكانية بالطريقة الإحصائية حتى يمكن وضع قوانين عديدة وكثيرة .

وقد أدى انتفاع علماء السكان بالمنهج الإحصائي إلى تقدم كبير وازدهار هذه الدراسة على نحو ما سنشير فيما بعد .

والمواقع أنه قد تضافرت عدة عوامل إجتماعية في المساهمة في تقدم الدراسات السكانية تقدماً ملحوظاً ونحن نذكر منها على سبيل المثال :

١- أولاً تقدم الدراسات البيولوجية الحيوية ، والدراسات الأنثروبولوجية المتصلة بالسلالات البشرية ، وخضوعها للمقاييس الحسائية الدقيقة وارتقاء منهجها بعد الإفادة من الطريقة الإحصائية في تحليل الصفات النوعية للسكان في ضوء المعرفة النظرية والتطبيقية للخصائص الفيزيائية والعقلية والنفسية للسلالات البشرية .

ثانياً ارتقاء الدراسات الإحصائية ، وتقدمها تقدماً كبيراً ، فأصبح من الميسور استغلال ما تصل إليه هذه الدراسات في شرح وبسط المسائل السكانية ورسم خطوط السياسة السكانية وفق تخطيط عام ، وتحليل البيانات المتصلة بالأحوال الصحية والثقافية والاجتماعية ، والانتفاع بها من الوجهة العملية التطبيقية في رسم وتنفيذ الخطط الإصلاحية .

ثالثاً تعميم الانتفاع بوسائل وطرق البحث العلمي المنهجي والإفادة بوجه خاص بالدراسات المونجرافية والبحوث الإيكولوجية العمرانية .

(١) يعتبر البلجيكيون العالم كيتليه Quetelet المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع

وقد أدى ذلك إلى دراسة السكان دراسة مركزة مستفيضة تقوم على أساس الإقليمية Regionalism وترتكز على مبدأ النسبية الاجتماعية ولا شك أن هذا يساعد على أن تكون الحلول العملية للمشكلة السكانية منبثقة من طبيعة النظم والأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية ، وتكون السياسة السكانية أقرب إلى الواقعية منها إلى الاتجاهات النظرية .

٤- رابعاً النمو الصناعى المطرد وتأثيره على ميادين التجارة والتسويق والاستبدال والعلاقات الدولية ، وعناية الدول المنتجة بأمر الأحوال الاقتصادية والمميزات النوعية للشعوب المستهلكة أو الشعوب التى تتبادل معها السلع . وذلك لتحديد سياستها الإنتاجية وفقاً لاحتياجات تلك المجتمعات ، وفى ضوء تقديرها لقدرتها الشرائية ، وعلى هدى الوقوف على صفاتها وخصائصها النوعية .

هذا بالإضافة إلى ما استحدثته الصناعة من حياة مدنية وموضوعات عمالية تنطوى على موضوعات ومشكلات وتنقلات وهجرات سكانية تستلزم مزيداً من الاهتمام بهذا النوع من الدراسة والاعتماد عليه فى حل المسائل المتصلة بالحياة المدنية بعد أن أصبح لها الصدارة فى الأهمية فى أوقاتنا المعاصرة .

٥- خامساً تطور الوعى القومى ، وازدهار الوجدان الجماعى فى النطاق المحلى ، الأمر الذى جعل الدول تتنافس فيما بينها للعمل على رفاهية شعبها ومقابلة احتياجاته فى الخدمات الاجتماعية ، وساد العالم فكرة قياس نهضة ورق الأمة بمقدار ما يحظى به مواطنوها من الرعاية الصحية والثقافية والتأمينات الاجتماعية فانتشرت بذلك دراسات سكانية نوعية شملت كل القطاعات التى تستهدف الوصول إلى برامج تخطيط الإصلاح الاجتماعى ، وقد أدى هذا إلى أن تعنى الدول بإنشاء أجهزة متخصصة للقيام بهذه الدراسات فى مختلف المجالات والاعتماد عليها فى رسم سياستها التخطيطية .

٦ - سادساً لم تقدم الوعي السكاني في اجمال الدولي، وقد برز هذا الاتجاه بصورة عملية ، حينما أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة ، ضرورة بحث المسألة السكانية على مستوى دولي وقد عقد أول مؤتمر عالمي للسكان في مدينة روما في أغسطس سنة ١٩٥٤ وإن دل انعقاد هذا المؤتمر على شيء ، فإنما يدل على نضوج الوعي السكاني في بقاع العالم المختلفة ، وتنبه المسؤولين عن السياسة الدولية إلى أهمية وخطورة المسألة السكانية ، والشعور بضرورة معالجتها على نطاق يعدو المجال المحلي والقومي إلى المجال الدولي العالمي وهذا أصبحت هناك هيئات متخصصة للدراسات السكانية تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة للمنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشرف عليها هيئة الأمم المتحدة .

٧ - سابعاً : نمو المنهج التكاملي في الدراسات الإنسانية والفروع المتخصصة منها واعتماد كل منها على الأخرى واتصال بعضها ببعض الآخر للإفادة في النواحي العملية التطبيقية ، فأصبح الاتجاه التكاملي الآن يساوق كل مجال تخصصي ، بحيث يصعب أن تتعرف الحدود الفاصلة للمجالات المتخصصة الأمر الذي جعل من العلوم الإنسانية وحدة متماسكة ، وكفل لأى من فروعها الثمر والتقدم كلما تقدم أى فرع منها ويتطور على نحو ما يبدو من مضمون المبحث التالي :

صلة الدراسات السكانية بالدراسات الإنسانية

الواقع أننا إذا وسعنا نطاق نظرتنا إلى مجالات الدراسات السكانية ،
لقينا أنها متشعبة النواحي ، متعددة الجوانب ، تختلف باختلاف وجهات
نظر العلماء والزواوية التي يعنى الباحث بدراستها فقد يتناول بعض العلماء
النواحي التاريخية للسكان ، في مختلف البلاد ، متبعين الهجرات السكانية
التاريخية القديمة ، وفقاً للعصور الجيولوجية المتعاقبة والتطورات
والتقلبات البيئية الطبيعية ، وهذا الفريق يعنيه أن يربط بين الصفات
الفرعية للسكان وظروف البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها أو ينتقلون إليها ،
ويمثل هذا الاتجاه بصفة عامة علماء الايكولوجيا الإنسانية Human Ecology
والجغرافيا التاريخية البشرية التي أطلق عليها العلامة راتزل F. Ratzel اسم
جغرافية الإنسان Anthropolopography - جبراهرافى

وهذا الفريق من العلماء المهرة المهتمين بدراسة السكان من هذه الناحية ،
يربطون بين الكشافة السكانية من ناحية و النواحي والصفات النوعية من ناحية
ثانية وبين مدى إمكانية استغلال سكان كل بيئة للموارد الطبيعية لبيئتهم
الجغرافية وأثر تغير البيئة في الحركات السكانية . ومن أشهر ما عرف بهذا
الصدد ذلك التقسيم الذي يصنف السكان - إلى ثلاثة أقسام رئيسة وفقاً
لفاعليتهم تجاه موارد بيئاتهم ، النوع الأول من السكان يمثل النموذج السلبي
السائد في المجتمعات المتخلفة في الحضارة التي تمتاز بقلّة عدد سكانها وعدم
استقرار أفرادها ، واعتمادها التام على ما تقدمه البيئة الطبيعية من مواد غذائية
وما يتسره من ملاجئ وملاذ طبيعية ، وهذا النموذج السلبي من السكان
لا يملك القدرة الفنية على موارد البيئة الطبيعية ، فيظل في حالة تبعية من
النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية .

والنموذج الثاني من السكان ، تمثله المرحلة الحضارية التاريخية التي مرت بها

المجتمعات الإنسانية ، ويتألف من مجموعة السكان الذين قدر لهم أن يعيشوا في بيئات لها خصائص جيولوجية معينة ، يسرت لهم منابع المياه، الأمر الذي ساعدهم على اكتساب خصائص الاستقرار واستثمار غلات البيئة الطبيعية من الناحية الزراعية وعدم الوقوف منها موقف السلبية ، والأخذ بفكرة الثمرات التحويلية التي يعالجها الإنسان بمجهوده الخاص في سبيل اشباع حاجاته الضرورية ، أما النموذج الثالث للسكان فيتمثل فيما يسمى بالمجتمعات الإيجابية التي تبذل جهودا إيجابية لتغيير معالم مراد البيئة الطبيعية ، والأخذ بفكرة الانتاج التحويلي ، وتسخير الموارد الطبيعية لصالح الإنسان وتحقيق هذه في المجتمعات الصناعية .

وبحث فريق من العلماء التغيرات النوعية والسلالية التي تطرأ على السكان تحت تأثير (الهجرة) أو الانعزال ومن هؤلاء العلماء العالم فاجنر Wagner و راتزل Ratzel و ليو فروبينوس Leo Frobenius وكثير من علماء الاثنولوجيا الذين وجهوا مزيد عنايتهم إلى دراسة الأصول السلالية لسكان العالم أمثال فوى Foy و انكرمان Ankermann ، و جرانبر Grabner الذين بحثوا الأصول الاثنولوجية والثقافية لسكان القارات الجغرافية ، والبعض منهم قسموا سكان العالم على أساس دوائر ومناطق ووحدات اثنولوجية وثقافية على نحو ما فعل كل من راتزل و ليو فروبينوس ، و بينارد دي لا بولاي Pinard de la Boullaye الذي حاول أن يوضح العلاقات المكانية والأقليمية بين مختلف الأجناس البشرية ، كما حاول أن يثبت وجود علاقات أساسية بين هذه الأجناس ، تساعد على معرفة الثقافة الأصلية والحياة الفكرية الأولى لأقدم السلالات ، كما توضح العلاقات الزمانية بين الثقافات المتعددة المنتشرة بين السكان في مختلف القارات .

غير أن هذه الاتجاهات الاثنولوجية التي امتزجت بالدراسات السكانية ، قد اتخذت طابعا مميزا عند بعض العلماء واصطبغت بالصبغة المعروفة الآن

بالعنصرية والتفاوت في الخصائص العرقية والاستعدادات النفسية والعقلية للشعوب ، وتمخضت عن فكرة السلالة النقية التي يجب أن تكون سكان كل وحدة سياسية ، متكره للحقائق التاريخية والاجتماعية عن الهجرات السكانية وامتزاج العائلات البشرية .

ولا شك أن النظرية التي تنادى بضرورة الوحدة الاثنولوجية والعنصرية لجميع سكان كل وحدة سياسية ، نظرية تعصبية خاطئة كانت وليدة الاتجاهات السياسية الاستغلالية التوسعية وقد تبنتها الحركة النازية الألمانية للنسيد على سكان العالم بزعم أن الجنس الجرمانى هو أسمى السلالات البشرية وهو القمين على الحضارة الإنسانية ، وهذا الاتجاه الفكرى كان احدى الدعائم الأساسية التي بذرت بذور الحرب العالمية الثانية . ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه الفكرة ، ولكننا أردنا فى هذا المجال أن نوضح العلاقة التي تربط بين علم السكان والدراسة الاثنولوجية وأثر ذلك من الناحية السياسية والاقتصادية ومدى تكييفها للسياسة السكانية فى المجالات الدولية ^(١) .

وقد يهتم فريق آخر من العلماء بدراسة الجوانب البيولوجية الحيوية من السكان ، فعنى يتبع الخصوبة التناسلية واختلاف نسبتها باختلاف الشعوب وفى الشعب الواحد باختلاف الطبقات ، ويظهر ذلك فى الدراسات التي قام بها Courra de gini ، والتي بمقتضاها ميز بين الشعوب على أساس الخصائص المميزة للمقدرة الانسانية ، فهو يعتقد أن كثافة السكان مسألة ترجع إلى مقدرة كل جنس على الإنسال وخصوبته التناسلية ومن أمثلتها الدراسات الديموجرافية التي أجراها العالم الأمريكى نوتشتين ^(٢) على الخصوبة التناسلية فى الطبقات الاجتماعية ببعض مراكز ومدن الولايات المتحدة الأمريكية . وينتمى إلى هذه الشعبة الحيوية فى الدراسات السكانية علماء الايوجينية .

(١) أهم آراء راتزل تضمنها كتاب الموسوم : Politische Geographie 1903 : ratzel

نظر تفصيل النظرية العنصرية فى كتابنا دراسات اثروبولوجية وانوجرافية

(٢) سنبسط آراءه عند كلامنا عن النظريات النوعية السكان .

« Eugenics » المهتمين بدراسة تحسين النسل^(١) سواء من الناحية البيولوجية الحيوية أو الاجتماعية ، وقد اعتمدت هذه الطائفة من العلماء على الانتفاع بالنواحي العلمية التي أظهرتها دراسات جالتون Galton من ترقية مختلف أنواع الكائنات الحية ومحاولة تطبيقها لترقية النوع البشرى وتحسين الإنسان عن طريق دراسة مستفيضة لنظريات الوراثة وأثر الوراثة البيولوجية على الوراثة الاجتماعية .

ولقد تقدمت هذه البحوث على يد كارل بيرسون Karl Pearson وازدهرت بعد أن تأسس في إنجلترا مركز قومي للبحوث الأيوجينية عام ١٩٠٧ باسم فرانسيس جالتون F. Galton Laboratory of National Eugenice وأصبح لهذه الدراسة هيئات وجمعيات تعليمية Tne Eugenics Educational society بل ومجلة تنشر فيها أبحاثها المتصلة Eugenics Review بالجهود العلمية لمناقشة الوسائل العملية لتحسين النسل ، ومتابعة النشريات الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف الإنساني . وقد حمل لواء هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية كل من الكسندر جراهام بل Alex. Graham Bell والعلامة دافنبورت Davenport ، وتأسست في نيويورك هيئة علمية لتتبع هذا اللون من الدراسة تعرف باسم The Eugenics Record Office^(٢) كذلك نلاحظ أن علم الأنثروبولوجي يتصل في بعض مباحثه بعلم بنيكان ذلك لأن الأنثروبولوجيا - بوصفها الدراسة العلمية الشاملة للإنسان من حيث أنه كائن حي ، يتألف من جسم وعقل ، ويتميز بخصائص فيزيقية وعقلية في تكوينه وتطوره ، تبحث من ناحية أخرى الإنسان

(١) سنتناول موضوع تحسين النسل بشئ من التفصيل في فصل قادم من فصول هذا الكتاب.

انظر مقال عن العرب وعلم تحسين النسل ، مجلة العلوم العدد الأول يناير ١٩٥٨ .

(٢) Encyclopedia Americana. vol 10 Art. Eugenics.

من حيث أنه كائن اجتماعي يؤلف المحتوى الفاعلي للإطار السكاني بما ينطوي عليه من وظائف اجتماعية وآثار حضارية ومعالم ثقافية ومظاهر فكرية ، وهذه الوضعية نجد اتجاهها للدراسة السكانية ، تغلب عليه العناية بالسلالات البشرية وامتزاجها واختلاطها وتسكين الشعوب من أجناس متباينة . وما يترتب على ذلك من نتائج سياسية أو اقتصادية أو تفرقة عنصرية .

[وتخصص فريق كبير من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية^(١) بدراسة الأحوال المعيشية والحضارية والخلقية لسكان الجماعات البدائية والمتخلفة في الحضارة ، ووجه الكثير منهم مزيد اهتمامه بدراسة السكان الأصليين في استراليا وأمريكا ، وخاصة بعد محاولة توطن الأوربيين في تلك القارتين لاستثمار المواد الأولية ولحل أزمات البطالة والمشاكل السكانية في القارة الأوربية . وقد كان اهتمام المفكرين والفلاسفة من قبل هذه الجماعات مبعثه حب الاستطلاع والتعرف على كل غريب غير هالوف ولعقد المقارنة بين حالة السكان الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية وبين السكان الذين تقدمت بهم سبل المعرفة والحضارة الإنسانية ، ولكن أصبح الاهتمام بدراسة أحوال سكان المناطق التي هاجر إليها الأوربيون أو استعمروها ، يقوم على أسباب أكثر اتصالاً بالعلم منها بالطرافة الفكركية وأصبحنا نجد من تخصص في دراسات ميدانية لسكان تلك المناطق ، فحين نريد أن نعرف أحوال السكان الأصليين لاستراليا مثلاً ، نرجع إلى ما كتبه كل من العالمين بولدوين سبنسر B. Spencer وجيلن Gillen^(٢)

(١) انظر تفصيل ذلك في مؤلفنا : دراسات أنثروبولوجية وأنتوجرافية :

(٢) اشترك المؤلفان في عدد من الكتب عن سكان استراليا الأصليين :

Sir Walter Baldwin Spencer, F.J. Gillen :

The Native Tribes of Central Australia, 1899

The Northern Tribes of 1904

The Arunta 1927.

والأنثروبولوجى هاويت Howitt كما أننا إذا أردنا أن نعرف الكثير عن الأحوال المعيشية لبعض سكان القارة الإفريقية فإننا نرجع إلى كتابات روسكو Roscoe وسليمان Seligman وإيثانز برتشارد Evans Pritchard ونادل Nadel . وبالمثل لمعرفة أحوال السكان الأصليين لأمريكا من الهنود الحمر ، لابد أن نستعين بكتابات بواس Boas وكروبر Kroeber . ودواليك

٣

ويعنى فريق من العلماء بدراسة السكان من النواحي الصحية ، فيبحث فى نسبة الأمراض المتوطنة ، ونسب الوفيات والمواليد ومتوسط العمر والقوة الحيوية ، ويربط هذه الأمور وما إليها بالظروف والأحوال البيئية الطبيعية ، وبنظام التغذية ومدى كفايتها للتغويض عن الجهود المبذولة أو صلاحيتها للنمو الصحى ، كما يفسرها فى ضوء الحالة الثقافية والاقتصادية بالنسبة للمستويات الاجتماعية المتباينة إلى غير ذلك من العوامل التى لها صلة مباشرة بالحالة الصحية .

فمن الناحية البيئية الأيكولوجية مثلاً ، قد يلاحظ العالم أن بعض البيئات الجغرافية لا تسمح أجواؤها ودرجة حرارتها ، ورطوبتها بوجه عام بالنمو الصحى للسكان ، فيزداد نسب الأمراض المتوطنة وتكثر نسب الوفيات بين المواليد ، وقد يكون للكشافة الجغرافية أو الأيكولوجية للسكان أثرها ؛ ففى البيئات الريفية حيث تتوزع التكتلات البشرية ، لا تكون فرص العدوى البائية بمثل الحال فى البيئات الصناعية التى تتركز فيها السكان وتتجمع على نحو يزيد من احتمالات انتقال العدوى بنسبة أكبر اللهم إلا إذا كانت طبيعة الأمراض منبثقة من طبيعة الأعمال ذاتها أو من آثار ما تحويه البيئة الطبيعية من مصادر وبائية كالبرك والمستنقعات والمياه الملوثة ... الخ .

وأما من الناحية الغذائية ، فهناك من علماء السكان من يتخذ من سوء التغذية أوجودتها ووفرتها مقياسا للكثافة السكانية حيث تسوء التغذية ، يكون ذلك في الغالب مظهراً من مظاهر ارتفاع نسبة الكثافة السكانية Over-population إلى جانب ما يحتمل أن يكون من نظام طبق يرتكز على سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية الأمر الذي يترتب عليه أن يكون الاستهلاك الغذائي لبعض الطبقات دون ما يحتاجه الفرد ليحتفظ بمستوى صحي بلائم . وهذا هو السر في انتشار أمراض مثل البلاجرا الناجمة عن سوء التغذية .

والعكس إذا ما كانت التغذية ملائمة ، فإن ذلك في الغالب يتخذ مظهراً من مظاهر اقتراب حجم السكان من حده الأمثل الذي يسمح بتحقيق الرفاهية لسكانه . وما يقال عن التغذية يقال عن الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والثقافية .

ويولى كثير من علماء السكان اهتماما كبيراً لتحريك السكان والمهاجرة والتهجير الاختياري والقسري ، وأثر ذلك على مورفولوجية الجماعات وعلاقة ذلك بنشأة المدن التي استكملت سكانها عن طريق الهجرة من الريف إلى مراكز ومناطق الصناعة التي كانت النواة الأولى للمدن الكبيرة ، والنتائج المترتبة على الهجرة بالنسبة للمهاجرين أنفسهم وبالنسبة للوطن المهاجر منه والمهاجر إليه ومن العلماء الذين وجهوا مزيد عنايتهم إلى هذه

(١) يظهر من تقرير وفد مصر في المؤتمر الدولي للزراعة والتغذية المنعقد عام ١٩٤٧ ، أن متوسط ما كان يحصل عليه الفرد هو ٧٧٦ ٪ من السعرات الغذائية اللازمة له من الحبوب ، ١ ٪ من المواد البروتينية وذلك نظرا لانخفاض مستوى دخله (انظر صلاح الدين نامق : مشكلة السكان في مصر ص ٦٢) .

الناحية العلامة شمoller، وتروتشي Truchy^(١) وبيرو Perreau، فقد أوضح الأول مثلاً أن الدولة الرومانية قد زادت فيها أحركة الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة، وكان أغلب المهاجرين من صغار الفلاحين الذين نزحوا عن ديارهم على أثر استيلاء كبار الملاك الاقطاعيين على أملاكهم ومن الأرقاء الذين كانوا يقصدون إلى المدن ليشتغلوا فيها بالحرف لحساب أسبائهم وأظهر الثاني حركة الهجرة من الريف في فرنسا إلى المدن، فقد كان عدد من يسكن الريف في فرنسا في سنة ١٨٥١ يبلغ $\frac{3}{5}$ عدد سكانها، وأصبح في سنة ١٩٢١ $\frac{1}{5}$ وذكر بيرو Perreau أن سكان الريف هبط في إنجلترا في خلال القرن ١٩ من ٥٩٤ إلى ٢٨,٣٪ وتدرج عدد مدنها الكبيرة التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة من مدينة واحدة في عام ١٨٠٠ إلى ٨ في سنة ١٨٥٠ ثم إلى ٤٣ في عام ١٩١٠ وهذا يوضح أثر الثورة الصناعية التي نشأت في إنجلترا على تكرينها المرفولوجي نتيجة الهجرات المتصلة من أهل الريف إلى المراكز الصناعية في المدن وسار على هذا النهج كثير من العلماء في مقدمتهم العلامة مفورد Mumford .

وبعني فريق آخر من علماء السكان بدراسة الجانب الاقتصادي مثل بحث العلاقة بين عدد السكان وموارد الثروة ومستوى المعيشة ويدخل في نطاق ذلك المجاعات والآزمات الاقتصادية، ومن الرعيل الأول لأمثال هؤلاء العلماء مالتس Malthus وجيفرونز Jevons وآدم سميث Adam Smith ولكن الصلة بين مباحث السكان والاقتصاد تبدو بشكل أوضح فيما تعني

(١) هؤلاء الثلاثة من علماء الاقتصاد ومن مؤلفاتهم :

- Schmoller : Principes d' Economic Politique, 5vol, 1905—1908.
vol. 2. p. 76
Truchy : Cours d' Economie Politique, 2 vol, 1921 — 23
Precis Elamentaire 2 vol 1926 — 33 vol. 1. p 61.
Perreau : Cours d' Economie Politique 2 vol 1914 vol. 1.
P. 245.

به الدول المعاصرة لتحقيق ما يسمى بالرفاهية الاقتصادية Welfare Economic فلتقياس الرفاهية الاقتصادية لا بد من الوقوف على الدخل الحقيقي للفرد ، ويتوقف هذا على مقدار الإنتاج القومي من ناحية والكفاية الإنتاجية من ناحية أخرى وتقاس الكفاية الإنتاجية على أساس متوسط إنتاج كل فرد من أفراد السكان المشتغلين بالفعل . . وكلما ارتفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد - مع بقاء المعايير الأخرى - كلما ارتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وكلما تقلب الدخل القومي أو تعرض لتقلبات من الكساد ، كلما تضعضع الشعور بالأمن وزادت البطالة - وانخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية^(١) .

وهناك مسألة هامة ينبغي الإشارة إليها ألا وهي عناية بعض العلماء بتتبع أثر الظواهر الديموجرافية في العلاقات الدولية ، فكثيراً ما كانت الزيادة سبباً في قيام الحروب الطاحنة بين الدول التي تضخمت شعوبها وقلت بالنسبة لهم مواردها وتلك التي تخف كثافة سكانها وتعتظم مواردها الأولية **فقال** الكثرة العددية النسبية للأغريق والرومان كانت إحدى العوامل التي ساعدتهم على الغزو وتشديد الإمبراطورية اليونانية والرومانية . . ويرجع البعض سهولة انتشار الدعوة الإسلامية إلى حركات الهجرة العربية وتوطن الجاليات العربية في الأقطار التي قدر للمسلمين أن يغزوها فيما بعد^(٢) إذ ساعدت القبائل العربية التي استوطنت مصر وسوريا وفلسطين الغزاة المسلمين لأنهم من بني عمومهم . وقد أرجع العلامة الفرنسي ألفريد ساوق Alfred Sauvy قيام الحرب العالمية الثانية إلى العامل

(١) فؤاد الشريف : اقتصاديات المنافع العامة

Alfred Sauvy : La Population; Paris, 1448.

(٢) عزة النص : أحوال السكان في العالم العربي .

الديموجرافى ، فإن معاهدات الصلح التى أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى قد أهملت قضايا السكان ، ولم تعالج مشكلة الهجرات وخاصة بعد إيقاف هجرة الأوربيين إلى الولايات المتحدة ، وتوقفها عن دول أمريكا اللاتينية . ويفسر العلامة كوكس H. Cox قيام اليابان بغزو الصين عام ١٩٢٥ وغزو إيطاليا للحبشة وليبيا إلى الضغط السكانى من كل من اليابان وإيطاليا مع وجود أيديولوجية تبرز حل المشكلة السكانية بالحرب والغزو^(١) .

وغنى عن البيان أن الدراسات السكانية قد ازدهرت وارتقت إلى مصاف العلوم النظرية والنظرية بفضل اعتمادها اعتماداً كلياً على الطريقة الإحصائية ، ولسنا بحاجة إلى توضيح هذا ، فإن القسم التطبيقى العملى من هذا الكتاب ، سيكون خير مرآة لمدى الانتفاع بهذه الطريقة فى معالجة عناصر المسألة السكانية سواء من ناحية الوصف والتحليل ، أو ناحية التطبيق . وحمادى القول أن علم السكان ، وإن كان علماً مستقلاً فى ذاته ، إلا أنه يرتبط بغيره من العلوم الإنسانية بروابط ووشائج قوية ويتأثر بها وحدها ويمدها بكثير من الحقائق التى تنتفع بها ، فقد ألحنا إلى مدى ارتباطه بالدراسات الانثروبولوجية و الانثولوجية و الانثوجرافية و البيولوجية ، أشرنا إلى مدى صلته بالدراسات الاقتصادية باعتبار أن النشاط الاقتصادى ليس سوى مظهر من مظاهر حياة السكان ولا تكاد توجد ظاهرة اقتصادية لا تتأثر بحالة السكان أو بحركتهم وهو متصل بالقانون باعتبار أن القانون ينظم العلاقات بين أعضاء ذلك الكائن المعنوى الذى ندعوه باسم السكان ، كما أن يقدم المادة الأساسية التى تعكس مدى انتشار الجرائم والعوامل التى تؤدى وتوحى بوسيلة مكافحتها أو التقليل من أضرارها ، وتلهم المشرع بالأسس التى يتوخاها فى وضع تشريعه ، أو تعديله ليكون مطابقاً لمقتضيات الأحوال السكانية ومنبثقاً من طبيعة الملابس الاجتماعية .

(١) H. Cox : The Population Problem